



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-126(Rev.1)
20 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

فريق العمل التابع للجلسة العامة
والمعني بالخطة الاستراتيجية
وإعلان إسطنبول

البند 2 من جدول الأعمال

الفريق المعني بالخطة الاستراتيجية، التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

مدخلات لصياغة الخطة الاستراتيجية
لقطاع التنمية للفترة 2003-2007

التنمية

- الغرض من مهمة قطاع التنمية هو أن يحقق القطاع أهدافه القائمة على الاعتراف بحق جميع سكان العالم في الاتصال وفي النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والخدمات المرتبطة بها. وتتمثل هذه المهمة فيما يلي:
- مساعدة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي تعزيز حشد الموارد التقنية والبشرية والمالية اللازمة لاستغلالها، وكذلك في تعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
 - التشجيع على توفير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع سكان العالم،
 - دعم التدابير التي تسهم في تضيق الفجوة الرقمية والمشاركة في هذه التدابير،
 - إعداد وإدارة برامج تفضي إلى تيسير تدفق المعلومات المناسبة إلى البلدان النامية، مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم المعوقين والمحرومين.
- وينبغي أن تكون هذه المهمة استكمالاً للأعمال التي تضطلع بها منظمات وكيانات أخرى تسعى إلى تحسين النفاذ إلى تكنولوجيات وخدمات الاتصالات في البلدان النامية.
- وتشمل هذه المهمة مسؤولية الاتحاد المزدوجة باعتباره وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ووكالة تنفيذية تنفذ مشاريع في إطار نظام الأمم المتحدة الإنمائي أو في إطار ترتيبات تمويلية أخرى.
- تقوم مهمة قطاع التنمية على استراتيجية تتضمن عدداً من الأهداف والمقاصد، منها ما يلي:

ألف - تعزيز تطوير وتوسيع وتشغيل شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في البلدان النامية؛

- باء - تعزيز حصول الجميع على تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات، مع التركيز بشكل خاص على المعوقين والمحرومين؛
- جيم - تقديم المساعدة والأدوات اللازمة للدول الأعضاء في إنشاء بيئة تنظيمية وسياسية وتوفير الموارد المؤسسية والتنظيمية وتنفيذ الأنشطة التنموية التي تشجع على تحقيق الهدفين ألف وباء أعلاه؛
- دال - تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لأعضاء القطاع الساعين إلى توفير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات للبلدان النامية؛
- هاء - جمع وتحليل وإتاحة المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بالاتصالات لمساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة للاتصالات وتنمية الاتصالات؛
- واو - دعم قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات وأعضاء القطاع، والعمل على أن يجري الاتصال والتنسيق على نحو تعاوني وفعال بين مكتب تنمية الاتصالات، وأمانة الاتحاد، وقطاعي الاتصالات الراديوية والتقييس، سواء كان ذلك في المقر أو في المكاتب الإقليمية؛
- زاي - تحسين قنوات الاتصال مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وغيرها من الهيئات المشاركة في أنشطة تتصل بتطوير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات، وضمان التنسيق معها على نحو فعال، بهدف إقامة إطار مؤات لتطبيق وتطوير خدمات الاتصالات؛
- حاء - ضمان تحقيق أقصى قدر من الفائدة لأعضاء الاتحاد وأعضاء قطاع التنمية من الدور الذي يؤديه الاتحاد بوصفه وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ووكالة تنفيذية تنفذ مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أو بموجب ترتيبات تمويلية أخرى؛
- طاء - ضمان إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في جميع برامج وأنشطته والعمل قدر الإمكان على تنفيذ هذا المبدأ؛
- ياء - تعزيز التركيز على احتياجات وقدرات الشباب في مجال تطوير الاتصالات؛
- كاف - إقامة صلة بين التخطيط المالي والاستراتيجي والتشغيلي وتقويتها؛
- لام - رصد أداء القطاع، من خلال الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، بالمقارنة مع معالم قياس محددة واقتراح تعديلات في الخطة الاستراتيجية حسب الحاجة.

الملحق 1

البيئة

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية في إطار النظر في دور التكنولوجيا في التنمية إلى أن "التكنولوجيا - شأنها شأن التعليم - تمكن الشعوب من انتشار نفسها من الفقر. وبذلك تكون التكنولوجيا هي أداة - وليست مجرد نتيجة - للنمو والتنمية"¹. وعلى هذا الأساس، يدعم الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من وكالات الأمم المتحدة، مجموعة متنامية من الخبرات، رسالته إلى الإدارات في البلدان النامية بأن تنمية الاتصالات حديرة بالاهتمام على سبيل الأولوية.

وخلال الفترة المنقضية منذ إعداد آخر خطة استراتيجية، أولى الاتحاد، وخاصة قطاع تنمية الاتصالات، اهتماماً خاصاً للبرامج والمشاريع للوصول إلى السكان الأكثر حرماناً، بما في ذلك التركيز على التحديات التي تواجه المرأة والفرص المتاحة لها. وقد حدد رؤساء الحكومات عنصرين تعميم فوائد الاتصالات لتشمل المرأة، وتعليم النشء استخدام تكنولوجيات وخدمات الاتصالات، باعتبارهما العاملين الرئيسيين للخروج من دوامة الفقر. ومنذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في عام 1998، يقوم قطاع تنمية الاتصالات بدور طليعي داخل الاتحاد لإرساء مبدأ التوازن بين الجنسين، وقد بدأ في التركيز على الشباب كذلك.

ولقد تغيرت بيئة تنمية الاتصالات كثيراً منذ إعداد آخر خطة استراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات في عام 1998. ولذلك يجب ألا تكتفي الخطة الاستراتيجية بدراسة التغيرات التي حدثت خلال الفترة 1998-2002، بل يجب أيضاً أن تستبق وتتمكن من استيعاب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية والسياسية التي ستطرأ خلال الفترة التي تغطيها هذه الخطة الاستراتيجية، أي الفترة 2003-2007.

ومنذ إعداد آخر خطة استراتيجية لقطاع التنمية، اتخذ كثير من البلدان خطوات لإصلاح الإطارين التشريعي والتنظيمي عملاً على اجتذاب الاستثمارات الخاصة، وتشجيع المنافسة، وتوسيع النفاذ إلى البنية الأساسية للاتصالات وإلى خدماتها. وتدرّك البلدان بشكل متزايد أن غياب الأطر التوجيهية والتنظيمية الملائمة لمواصلة تطوير البنية الأساسية، قد يعني أن الجهود الأخرى لسد "الفجوة الرقمية" قد لا تؤثر كثيراً في المدى الطويل. وهناك ثلاثة أمثلة رئيسية لإصلاح السوق وهي الزيادة السريعة في عدد هيئات التنظيم الجديدة، والجهود التي يبذلها قطاع التنمية لتلبية احتياجاتها، والاتجاه إلى خصخصة الشركات الحكومية المشغلة للاتصالات، وزيادة المنافسة.

- **هيئات التنظيم الجديدة:** تعترف أعداد متزايدة من الحكومات بأهمية وجود هيئات تنظيمية مستقلة فعالة، وكذلك أهمية تمويلها تمويلاً جيداً، وتزويدها بموظفين مهنيين. وفي حين أن الهيئات التنظيمية المستقلة لم تكن موجودة في عام 1990 [إلا في حوالي 12 بلداً]، نجد أن [12 بلداً] قد أنشأت اليوم هيئات تنظيمية، وتخطط بلدان أخرى لإنشائها. ولمراعاة المسائل الجديدة الكثيرة الناجمة عن تقارب الخدمات والتكنولوجيات، بدأت بعض البلدان في إنشاء هيئات تنظيمية "مقاربة"، وأشارت بلدان أخرى إلى اعتزامها القيام بذلك في السنوات القادمة. وبدأت هيئات التنظيم تجتمع وتتبادل المعلومات والأفكار على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيات الجديدة في التنمية البشرية"، الصفحة 27.

- **الخصخصة:** شهدت السنوات الأربع الأخيرة زيادة سريعة في خصخصة الشركات الحكومية المشغلة للاتصالات أيضاً. وفي عام 2000، كان عدد شركات الاتصالات القائمة التي تشارك في رأس مالها جهات خاصة يفوق لأول مرة عدد شركات التشغيل الحكومية. فالخصخصة الكاملة أو الجزئية لما يزيد على اثني عشرة شركة مشغلة خلال العامين الماضيين رجحت ميزان الملكية لصالح رأس المال الخاص. وفي عام 1991، بلغ عدد البلدان المتقدمة والنامية التي كانت قد خصصت الشركات المشغلة التابعة [أقل من 40 بلداً]. وفي منتصف عام 2001، ارتفع هذا العدد ليصل إلى [أكثر من 100 بلداً].
- **الأسواق التنافسية:** أحدثت هذه الاتجاهات تغييرات هامة في كثير من الهياكل الحكومية والسوقية، مع ما يصاحبها من تحديات للحكومات وكيانات القطاع الخاص الجديدة للتكيف مع هذه التغييرات. فالانتقال إلى أسواق تتسم بمزيد من الانفتاح والتنافس يفرض على جميع البلدان التي تمر بهذا التغيير التزامات جديدة، ولكن أثر هذه الالتزامات كان أكثر حدة في البلدان النامية.
- وعلى الرغم من التباطؤ الذي حدث مؤخراً في تطور صناعة الاتصالات، فقد اتسم الجزء الأكبر من الفترة المنقضية منذ إعداد الخطة الاستراتيجية الأخيرة بنمو هائل في تطور تكنولوجيات الاتصال وانتشارها، واقترب ذلك باستثمار لم يسبق له مثيل في شبكات وتكنولوجيات وخدمات الاتصالات. وشهدت الخدمات المتنقلة وخدمات الإنترنت أسرع معدلات نمو. وكانت هذه التكنولوجيات قد أسهمت في بادئ الأمر في توسيع "الفجوة الرقمية" بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولكن البيانات الأخيرة تشير إلى أن تكنولوجيات الإنترنت والخدمات المتنقلة بدأت تسهم بشكل بارز في زيادة النفاذ إلى خدمات الاتصالات في البلدان النامية.²
- **الخدمات المتنقلة:** يمثل سوق الهاتف المتنقلة إحدى الخدمات الأسرع نمواً في تاريخ الاتصالات. وهي الآن على وشك التفوق على الهاتف الثابت باعتبارها أكثر الخدمات توفراً لأصحاب النداءات المحتملين حول العالم. وفي كثير من البلدان النامية، يستخدم المستعملون خدمات الاتصالات لأول مرة من خلال الخدمة المتنقلة، لا الخدمة الثابتة.
- ويشهد سوق الخدمة المتنقلة تنافساً شديداً: فالمشاهدة حالياً أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد تقريباً تطبق المنافسة في سوق الخدمات المتنقلة. وفي بعض البلدان، أدت النتائج التي حققتها المنافسة في الهاتف المتنقلة إلى إقناع الحكومات بالسعي إلى الحصول على نفس النتائج في الخدمة الثابتة عن طريق فتح أسواقها للمنافسة. بيد أن القلق إزاء ارتفاع تكلفة بيع ترددات الطيف بالمزاد في هذا القطاع قد ألقى بظلاله على زيادة حدة المنافسة وتنوع الملكية والابتكار في أسواق الخدمات المتنقلة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمارات الكبيرة في سداد تكاليف المزايدات تمثل تكاليف غارقة تسهم فيما يبدو في تباطؤ نشر شبكات الجيل الثالث.³ وهكذا، فبينما تستخدم تكنولوجيات الاتصالات المتنقلة بشكل متزايد كوسيلة أساسية للنفاذ في البلدان النامية، وتسهم إسهاماً كبيراً في تحسين معدلات كثافة الهاتف، فإن عوامل ارتفاع التكاليف والمخاطر المرتبطة بنشر شبكات الجيل الثالث، مثل البيع بالمزاد، قد تؤدي إلى تباطؤ معدلات نمو الخدمة المتنقلة في بعض الأسواق النامية.
- **الإنترنت:** كانت خدمات الإنترنت وخدمات البيانات القائمة على بروتوكول الإنترنت من مجالات الاتصالات التي شهدت أيضاً نمواً شديداً. وإذا كان عدد مستعملي الإنترنت قد بلغ 20 مليون مستعمل في عام 1996، فقد ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 400 مليون في أواخر عام 2000. ويتوقع أن يصل عدد مستعملي الإنترنت إلى أكثر من مليار شخص خلال فترة هذه الخطة الاستراتيجية. ومن العوامل الأساسية التي تسهم في انتشار الإنترنت بشكل متفجر، الانخفاض السريع في تكاليف الاتصال. فالابتكار التكنولوجي وإصلاح السياسة العامة يؤثران بشكل كبير في هذا الاتجاه للأسعار. بيد أن فوائد هذا

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيات الجديدة في التنمية البشرية"، الصفحة 42 والمرفق 4.2؛ الاتحاد الدولي للاتصالات، اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، 2000-2001، - قواعد التوصيل البيني.

³ الاتحاد الدولي للاتصالات، اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، 2000-2001، - قواعد التوصيل البيني.

الانخفاض في الأسعار لا تصل إلى كل فرد. فبينما ينصب الاهتمام العالمي بشكل كبير على "الفجوة الرقمية" بين البلدان، فإن هناك أيضاً فجوة كبيرة داخل البلدان. ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2001 إلى أن الأغلبية العظمى من مستخدمي الإنترنت هم على الأرجح من الشباب الذكور الذين يعيشون في مراكز حضرية، ويرجح أيضاً أن يكونوا على درجة جيدة من التعليم وأثرى نسبياً⁴.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** إن النجاح الذي تحقق نحو سد الفجوة الرقمية في إطار خطة عمل فالتينا لم يقتصر على اعتماد تكنولوجيا جديدة. بل كان أوضح تطور ملاحظ هو أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن الاتصالات هي عنصر واحد من العناصر التي تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من المهم جداً أن تركز الخطة الاستراتيجية الجديدة بشكل خاص على كيفية تعبئة الموارد المادية والبشرية والمالية للتسريع من عملية النفاذ الشامل. والمبادرات كذلك التي اتخذها مكتب تنمية الاتصالات مع القطاع الخاص لإنشاء شبكة تدريب عالمية على الإنترنت تستحق أن تكون مثلاً يحتذى.

- **التقارب:** إن التوسع في الخدمات وتنوعها، وما يرافقه من إدخال التكنولوجيا الرقمية لا سيما في الخدمات الإذاعية التي يمكن تطويرها باستخدام الإمكانيات التفاعلية، يؤدي إلى تقارب الخدمات. فضلاً عن ذلك، أدت التطورات التكنولوجية إلى تقارب الوسائط المختلفة، مما أدى بدوره إلى إمكانية الحصول على المستوى الأمثل للاستثمار في البنية التحتية للاتصالات وما يرتبط بها من خدمات. وفي الوقت نفسه، تتيح هذه التطورات وجود بيئة يمكن فيها لمختلف القطاعات، مثل القطاعات الصحية والتعليمية والإدارية، أن تستفيد من التقارب في برامجها ومن تجميع مواردها.

- **السعي إلى تخفيض تكاليف الأجهزة والخدمات:** تسعى البلدان إلى الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة وبالتالي تسعى إلى استفادة المجتمع من منافع هذه التكنولوجيا، وهي في ذلك تهم اهتماماً متزايداً بتكاليف تنفيذ البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها، وعلى الرغم من التخفيض الكبير الذي شهدته أسعار الأجهزة عموماً، من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل حصول المستخدمين على الخدمات بأسعار معقولة.

وبالنظر إلى كثرة التكنولوجيا والخدمات الجديدة التي تم توفيرها خلال فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية السابقة، فمن الأهمية إيلاء أولوية عالية لمسائل التحول التي تواجهها الشبكات وقطاع الأعمال، وللنهج التنظيمية ونهج السياسة العامة. ونظراً لأن الشبكات الموروثة ستعايش مع الشبكات الجديدة، فيلزم وضع نهج استراتيجية تستوعب الشبكات القديمة والجديدة في آن واحد، وتشجع على التطور مع تعظيم قيمة الاستثمارات القائمة. وستمثل تنمية الموارد البشرية في الإدارات والقطاع الخاص في البلدان النامية عنصراً أساسياً في استراتيجيات التحول لمواجهة تحديات البيئة الجديدة.

وقد كانت الصورة الاقتصادية العامة لقطاع الاتصالات، وستظل عاملاً بيئياً هاماً في دراسة البيئة العامة لتنمية الاتصالات. ومع أن انتعاش السوق كان ظاهراً في فترة إعداد الخطة الاستراتيجية السابقة فإن هذا الانتعاش ليس متوقعاً لدى إعداد هذه الخطة الاستراتيجية. ذلك أن الجزء الأخير من فترة الخطة الاستراتيجية 1998-2002 قد اتسم بانكماش سوق الاتصالات على صعيد العالم. واستهلك هذا الانكماش زهاء 2 تريليون دولار تقريباً من ثروة سوق الأوراق المالية، وتجاوزت آثاره، وبشكل كبير، شركات الاتصالات وموردي الأجهزة⁵. وعلى هذا، تواجه البلدان النامية والكيانات التي تسعى إلى تقديم الخدمات في البلدان النامية تنافساً شديداً على الاستثمارات الرأسمالية. وفي ظل هذه البيئة، بات من الضروري بشكل متزايد وضع خطط تجارية متينة الأساس وتحديد ظروف للسوق واضحة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك وضع إطار تشريعي وتنظيمي رصين.

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيا الجديدة في التنمية البشرية"، الصفحة 42.

⁵ جريدة "وول ستريت جورنال" Telecom-sector Bust Reverberates Entire U.S. Economy، بتاريخ 12 يونيو 2001.

وأخيراً، فإن الاتحاد الدولي للاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات يعملان في بيئة تعنى فيها منظمات دولية وإقليمية أخرى بمسائل الاتصالات، ومن بينها منظمة التجارة العالمية، وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية التابع لمجموعة الثمانية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوجه هذه المنظمات بعض جهودها بالتحديد نحو استبيان السبل التي يمكن أن تحقق الثورة الرقمية من خلالها المنفعة للناس كافة، لا سيما لأشد الفئات فقراً وهميشاً.

وتشير الظروف الحالية لتنمية وتوسيع البنية الأساسية للاتصالات وخدماتها لتحديات أساسية لقطاع تنمية الاتصالات بينما يعد خطته الاستراتيجية للفترة 2003-2006، ويختلف بعض هذه التحديات عما كان قائماً لدى انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998.

ويمكننا أن نتوقع ظهور قضايا جديدة من الآن وحتى عام 2006، ولكن ليس بوسعنا الآن التنبؤ بها تماماً. ولذا، فإن مشروع الخطة الاستراتيجية الحالي يرمي إلى توجيه قطاع تنمية الاتصالات في تلبية احتياجات أعضائه على نحو يجسد واقع البلدان النامية والبيئة العالمية، مع تزويد مكتب تنمية الاتصالات في الوقت ذاته بما قد يحتاجه من مرونة للتكيف مع تغييرات غير متوقعة تماماً في الوقت الحالي.

الملحق 2

الغايات المرجو بلوغها لتحقيق أهداف التنمية

عموميات

- تحديد غايات ونواتج يمكن قياسها بالنسبة إلى جميع المشاريع ذات الصلة التي ينفذها مكتب تنمية الاتصالات، لا سيما المشاريع المتصلة بتنمية مرافق الاتصالات وخدماتها؛
- تشجيع الوكالات الإنمائية والتمويلية والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على العمل مع الاتحاد لتحقيق أكبر تقدم ممكن في مجال تنمية الشبكات والبنية التحتية، فضلاً عن تحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات في البلدان النامية؛
- تحديد أهداف ونواتج يمكن قياسها تتعلق بالنفاذ إلى الاتصالات بالنسبة إلى جميع المشاريع ذات الصلة التي ينفذها مكتب تنمية الاتصالات؛
- تدعيم التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص بما يكفل مشاركة أعضاء القطاع وتدفق المعلومات إليهم فيما يتعلق بأعمال ومشاريع قطاع تنمية الاتصالات؛
- تعزيز الاتصال وتحسين تقاسم المعلومات بين جميع أعضاء القطاع بشأن مشاريع محددة يعمل فيها القطاع كوكالة تنفيذية؛ وكفالة إمكانية تكرار المشاريع لتكون معياراً في جميع المشاريع التجريبية، وتقاسم نتائج المشاريع التجريبية مع تقديم توصيات بشأن تكرارها؛
- تضمين العناصر الخاصة بالموارد البشرية وبناء الطاقات في جميع المشاريع والبرامج التي ينفذها مكتب تنمية الاتصالات؛
- تعزيز التواجد الإقليمي من خلال اقتسام فعال للمسؤوليات والوظائف وتوازن أفضل في الأعمال المنوطة بالمقر والمكاتب الإقليمية.

الهدف ألف

- تعزيز تطوير وتوسيع وتشغيل شبكات وخدمات الاتصالات وزيادة فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في البلدان النامية:
- تنفيذ التدابير المناسبة لتضييق "الفجوة الرقمية"؛
 - تقديم حوافز لاستثمارات القطاع الخاص من خلال تحليل الفرص المتاحة في الأسواق، وإعداد أدوات لتقييم المخاطر، وتحديد اتجاهات الاقتصاد الكلي على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني؛

- وضع الدراسات الاقتصادية على المستوى الجزئي والأدوات المستهدفة في مجال الإدارة العامة لصالح القطاع الخاص، بغية تعزيز كفاءة مقدمي الشبكات والخدمات (تمويل الأنشطة على أساس التكلفة)، ودعم قدرتهم على التنافس؛
- إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع ترمي إلى تيسير استمرار مشاريع وبرامج الاتصالات في البلدان النامية، بعد مرحلة المشاريع التجريبية؛
- الاعتماد على مكامن القوة التي يختص بها مكتب تنمية الاتصالات، وتقديم المساعدة للبلدان النامية في وضع وتطوير استراتيجيات تحول الشبكات، بما في ذلك وضع أطر توجيهية وتنظيمية سليمة.

الهدف باء

- تعزيز النفاذ إلى تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات، مع التركيز بشكل خاص على أقل الأشخاص تمتعاً بهذه الخدمات:
- إعداد برنامج خاص يستهدف 100 بلد من أقل البلدان من ناحية كثافة الاتصالات من أجل تحديد فرص السوق، والتعاون مع الدول والمؤسسات/الوكالات المهتمة لوضع برامج تقليل المخاطر؛
 - تشجيع وإعداد برامج للاستعداد الإلكتروني وأنشطة تدريبية للبلدان النامية؛
 - تقديم المساعدات المناسبة والدعم للبلدان التي تمر بظروف كوارث طبيعية وأعمال عنف أدت إلى توقف تشغيل البنية التحتية للاتصالات، مما يقتضي إعادة بناء شبكات اتصالاتها.

الهدف جيم

- تقديم المساعدة والأدوات اللازمة للبلدان النامية في إنشاء بيئة تنظيمية وسياسية تشجع على تحقيق الهدفين ألف وباء أعلاه:
- مساعدة الحكومات في إنشاء سياسات وهياكل تنظيمية ملائمة للاتصالات، مع مراعاة الفوائد المحتملة لتحرير الاتصالات والاستثمار الخاص والمنافسة لتهيئة بيئة مستقرة وشفافة لاجتذاب الاستثمار. والهيكل أن تكفل توفير النفاذ الشامل والخدمة الشاملة، والتشجيع على الابتكار وإدخال خدمات وتكنولوجيات جديدة للمستعملين الذين لا يتمتعون بهذه الخدمات والمستعملين الذين يتمتعون بها دون المستوى؛
 - توفير محفل لتقاسم الخبرات التنظيمية والتوجيهية؛
 - توفير فرص للتدريب لهيئات التنظيم الجديدة، لا سيما الهيئات المحدودة الموارد ومساعدة هذه الهيئات في تنمية الموارد البشرية لمواجهة تحديات متطلبات السوق والهيكل الجديدة؛
 - تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء على تحديد أهداف لتطوير البنية الأساسية، وعلى التقدم صوب تحقيقها؛
 - التشجيع على تقاسم الخبرات بالتعاون مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والقطاعين الآخرين والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتوفير المعلومات عن أفضل الممارسات في مجالي التدريب وبناء القدرات، مع كفاءة التوازن بين الجنسين والتركيز على تدريب الشباب؛
 - تعزيز وتوفير التدريب في مجالي تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية لمواجهة التحديات التي تطرحها بيئة الاتصالات السريعة التغير.

الهدف دال

تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لأعضاء القطاع الساعين إلى توفير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات للبلدان النامية:

- حشد الموارد، بما في ذلك التدريب، لكيانات القطاع الخاص المنشأة حديثاً، لا سيما في البلدان النامية؛
- دعم الشراكات والتعاون بين أعضاء القطاع ومكتب تنمية الاتصالات.

الهدف هاء

جمع وتحليل وإتاحة المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة للاتصالات وتنمية الاتصالات:

- دراسة المؤشرات القائمة، وإعداد مؤشرات جديدة، حسب الاقتضاء، لتقييم المسائل المتصلة بالتنمية تقيماً سليماً؛
- جمع وتحليل مؤشرات الاتصالات والبيانات التوجيهية/التنظيمية؛
- نشر تقارير تبرز اتجاهات وتطورات القطاع؛
- إجراء دراسات حالات لمختلف النماذج أو النهج المستخدمة في إصلاح القطاع، بتحديد مزايا ومساوئ كل منها لإعداد مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات؛
- زيادة الوعي بمنتجات مكتب تنمية الاتصالات وإبرازها بكل الوسائل المفيدة والمناسبة، عن طريق الإنترنت والمطبوعات والمكاتب الإقليمية.

الهدف واو

دعم قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء القطاع، والعمل على أن يجري الاتصال والتنسيق على نحو تعاوني وفعال بين مكتب تنمية الاتصالات، وقطاعي الاتحاد الآخرين، وأمانة الاتحاد، سواء كان ذلك في المقر أو في المكاتب الإقليمية:

- تحسين الاتصال بأعضاء قطاع تنمية الاتصالات لكفالة إحاطة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بأعمال قطاع تنمية الاتصالات؛
 - توسيع الخدمات المقدمة على شبكة الويب، والتي تعرض بالتفصيل برامج القطاع وإنجازاته وفرص الشراكات، على أن يجري ذلك على أساس تقييم اهتمامات الأعضاء؛
 - تحسين وتوسيع تقاسم المعلومات المعروضة على الويب، لتيسير استخدام موقع القطاع على الإنترنت وتشجيع أعضاء القطاع على استخدامه؛
- تحسين الاتصال بالمكاتب الإقليمية، وتحسين تدفق المعلومات من المكاتب وإليها؛
- التنسيق والاتصال بفعالية مع الأمانة وقطاعي التقييس والاتصالات الراديوية:
 - كفالة حصول البلدان النامية على المعلومات الكافية عن نشاط قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية والأمانة، ومشاركتها في هذه الأنشطة؛
 - ضمان تكامل الأعمال وعدم ازدواجيتها في العمل.

الهدف زاي

- تحسين قنوات الاتصال مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى المشاركة في أنشطة تتصل بتطوير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات، وضمان التنسيق معها على نحو فعال:
- ضمان حصول أعضاء قطاع التنمية على المعلومات ذات الصلة المستمدة من هذه المنظمات؛
- تحديد وتطوير العلاقات مع المنظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لتوفير الريادة والمساعدة التقنية والتعاون بين الوكالات في البرامج الرامية إلى النهوض بأهداف التنمية المتواصلة للاتصالات بما يكفل تلبية الاحتياجات.

الهدف حاء

- ضمان تحقيق أقصى قدر من الفائدة للدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاع التنمية من دور مكتب تنمية الاتصالات بوصفه وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ووكالة تنفيذية تنفذ مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أو بموجب ترتيبات تمويلية أخرى:
- الاضطلاع بالقيادة بوصفه وكالة تنفيذية في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حتى يمكن لأعضاء قطاع التنمية الاستفادة تماماً من المشاريع والبرامج الإنمائية؛
- تشجيع تبادل المعلومات مع أعضاء قطاع التنمية وأعضاء وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المشاريع المنفذة في إطار الأمم المتحدة.

الهدف طاء

- السعي إلى إدراج منظور المساواة بين الجنسين في البرامج والأنشطة وتطبيقه قدر الإمكان:
- دعم وتيسير الجهود المبذولة في إطار الاتحاد ومن خلال المكاتب الإقليمية للتأكد من وجود منظور المساواة بين الجنسين، وتعزيز التوازن في تمثيل الجنسين في جميع أنشطة قطاع التنمية، وفي الاتحاد بشكل عام؛

- حشد الموارد وتقديم معلومات إلى الدول الأعضاء لتحسين التوازن بين الجنسين في مجال تنمية الاتصالات، وفي ملكية وإدارة وتشغيل مرافق وخدمات الاتصالات، لا سيما في البلدان النامية؛
- تشجيع البرامج والدراسات التي تعزز قدرة النساء والرجال على السواء على استخدام خدمات الاتصالات الأساسية والمتقدمة، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والمناطق النامية؛
- إنشاء وحدة داخل مكتب تنمية الاتصالات للنهوض بقضايا المساواة بين الجنسين.

المهدف ياء

تعزير التركيز على احتياجات وقدرات الشباب في مجال تطوير الاتصالات:

- تقييم احتياجات وقدرات الشباب في مجال تنمية الاتصالات؛
- العمل مع تليكوم ومكاتب وإدارات الاتحاد الأخرى للوصول إلى الشباب، ودعم المبادرات الخاصة بهم؛
- تعزيز برامج بناء القدرات والتدريب الداخلي الموجهة إلى الشباب؛
- تحديد جهة تنسيق داخل مكتب تنمية الاتصالات لأنشطة بناء القدرات التي تركز على الشباب.